



ما هو الإستعمار اليوم؟

10 أمثلة على السياسة الاستعمارية الفرنسية

أعدت هذا المعرض لجنة الشمال/الجنوب التابعة لـ"فاستي". وهو استمرار لعمل هذه اللجنة التي دأبت على تنظيم المناقشات ونشر الوثائق وتنظيم الحملات حول العلاقات بين الشمال والجنوب. هدفها هو استخدام أداة يسهل الوصول إليها لتشجيع اللقاءات وتبادل الآراء حول الطريقة التي تُطرح بها المسألة الاستعمارية اليوم.



www.fasti.org | Facebook Fasti 58 rue des Amandiers 75020 Paris | coordination@fasti.org

fasti

معرض من تصميم لجنة الشمال/الجنوب | تصميم جرافيك 2021 | Ambre Bragard

مقدمة

١

لاستعمار هو
أيديولوجية تسعى إلى
إضفاء الشرعية على
بسط سيادة الدولة
على أقاليم أخرى.

وتتميز بعدة عناصر:

– مصادرة الأراضي من الشعوب
المستعمرة.

– تحويل اقتصاد المستعمر لصالح
اقتصاد المستعمر.

– المعاملة الاستثنائية وإقامة
التسلسل الهرمي العرقي.

الاستعمار هو أيديولوجية تهدف
إلى إضفاء الشرعية على توسيع
نطاق سيادة دولة ما على أقاليم
أخرى.

فمنذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى
يومنا هذا، استمرت هذه الأيديولوجية
في التطور، مع إعادة إنتاج أشكال معينة
وابتكار أشكال جديدة. ولمواجهة
النضالات العديدة للشعوب المستعمرة،
أعاد الاستعمار اختراع نفسه في الوقت
الذي كان يسعى فيه إلى تحقيق أهدافه
الأولى.

قبل عام 1492 ، فقد ترسخت
جذور الاستعمار في جميع أنحاء
العالم في هذا التاريخ، مما أدى
إلى ظهور نموذج محدد للإنتاج
الاقتصادي: الرأسمالية.
ومن الناحية التاريخية، يمكننا
التمييز بين ثلاثة عصور متعاقبة
للاستعمار مرتبطة بتطور
الرأسمالية:

ولمواجهة النضالات العديدة
للشعوب المستعمرة، أعاد
الاستعمار اختراع نفسه من
جديد في الوقت الذي كان يسعى
فيه إلى تحقيق أهدافه الأولى.

– الإبادة الجماعية و النهب للشعوب الأصلية
وتأسيس تجارة الرقيق، مما مكّن من التراكم
البدائي لرأس المال.

– إنّ الاستعمار التدريجي لمعظم القارات (لا
سيّما أفريقيا وبلدان نصف الكرة الجنوبي)
واختزال سكانها إلى وضع الشعوب الأصلية،
مما خدّم التوسع الحيوي للرأسمالية و"الثورة
الصناعية" الأوروبية.

– الاستعمار الجديد الذي ظهر في أعقاب
النضالات التحررية في ستينيات القرن
العشرين والقائم على التجارة الدولية غير
المتكافئة لصالح الشركات الغربية
الجديدة متعددة الجنسيات.

و هذه الأشكال الجديدة من الاستعمار
تستخدم أدوات مختلفة: اقتصادية
وسياسية ونقدية وأرضية وعسكرية.

يستخدم نمط الإنتاج الرأسمالي
الاستعمار والعلاقات الاجتماعية
العنصرية والجنسية لنشر نفسه.



لا يستخدم نمط الإنتاج
الرأسمالي الاستعمار والعلاقات
الاجتماعية العنصرية لنشر
نفسه فقط. فالاستعمار، الذي
سبق ظهور الرأسمالية، هو أيضًا
جزء من نمط الإنتاج هذا.

كما يستخدمها لإشباع نهمه الشره للعمالة القابلة
للاستغلال. وعلى رأسها النساء. كما أصبح
الاستعمار متشابكًا مع النظام الأبوي من خلال
استعمار أجساد النساء اللاتي عانين من وطأة
العنف الجنسي والأوامر الاستعمارية (الكشف
القسري عن الجسد، والإفراط في إضفاء الطابع
الجنسي على الجسد).

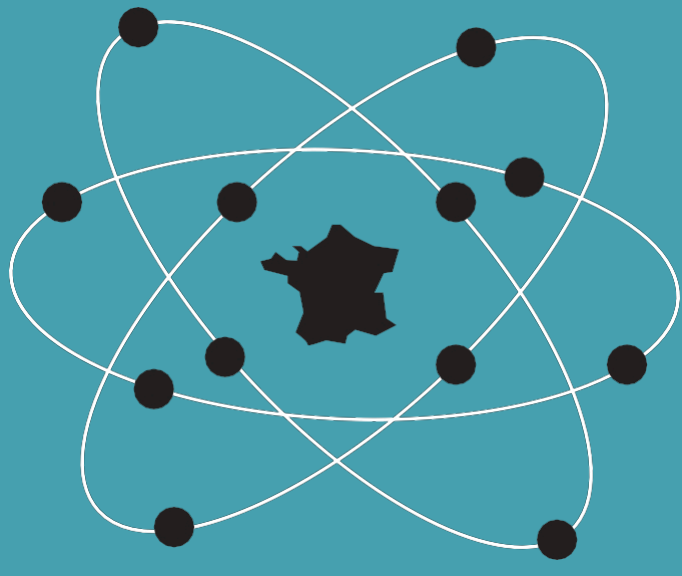
يعيد معرض "ما هو الاستعمار اليوم؟" التأكيد
على أن الاستعمار لم يمت. ومن خلال

10 أمثلة ملموسة للسياسة الاستعمارية
الفرنسية اليوم، يقدم المعرض أشكاله الأكثر
وضوحًا وتقليدية (أقاليم ما وراء البحار،
والتدخلات العسكرية)،
وأشكاله الأكثر حداثة (الفرنك الأفريقي،
والاستيلاء على الأراضي، واتفاقيات الشراكة
الاقتصادية، وإدارة الهجرة، والديون
والاستخراجية)، وأخيرًا تجلياتها غير المباشرة
في دعم فرنسا للاستعمار الإسرائيلي والمغربي.

"الاستعمار هو إنكار ممنهج
للآخر، وهو قرار لا رجعة
فيه لحرمان الآخر من أي
سمة من سمات الإنسانية".

فرانز فانون

ما هو الاستعمار اليوم؟



هم في الغالب من البيض، تماشيًا مع تاريخ العبودية والعنف الاستعماري.

وأخيرًا، يسود عدم المساواة أيضًا في المجال القانوني، حيث يخضع سكان هذه الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار لأنظمة قانونية استثنائية تتماشى مع قانون السكان الأصليين.

ينعكس النظام الاستعماري الحالي أيضًا في التسلسل الهرمي العرقي الذي لا يزال قائمًا في أقاليم ما وراء البحار.

أقاليم ما وراء البحار

ينعكس النظام الاستعماري الحالي في تحول الاقتصاد المحلي لتلبية احتياجات الاقتصاد المتروبولي.

يتم تحويل الاقتصادات المحلية لأقاليم ما وراء البحار لتلبية احتياجات الاقتصاد الحضري.

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المضاربة المالية واستبدال زراعة الكفاف بالزراعة الأحادية. تتمتع فرنسا المتروبولية أيضًا بمكانة متميزة لتصدير الموارد المختلفة بتكلفة أقل.

وعلاوة على ذلك، تمنح الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار فرنسا منطقة اقتصادية حصرية لفرنسا تزيد مساحتها عن 11 مليون كيلومتر²، ما يمنحها حقوقًا سيادية على استغلال واستخدام موارد مصائد الأسماك والموارد الأخرى المواد الهيدروكربونية)، ما يجعلها ثاني أكبر قوة بحرية في العالم.

كما ينعكس هذا

النظام
الاستعماري
أيضا

في التسلسل
الهرمي العرقي

الذي لا يزال قائمًا

في أقاليم ما وراء البحار

ففي المارتينيك وغواديلوب، على سبيل المثال، تتشابك العلاقات الاجتماعية القائمة على الطبقة و"العرق" بشكل أكثر شراسة من أي مكان آخر: كبار ملاك الأراضي والمساهمين وأصحاب المتاجر ومديري المصانع

في عام 2021 ، لا يزال لدى فرنسا 13 إقليمًا من أقاليم ما وراء البحار، مما يمكنها أن تكون حاضرة في جميع

أنحاء العالم في أوقيانوسيا، وأمريكا، والمحيط الهندي، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي.

أقاليم ما وراء البحار هذه هي بقايا الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. وقد تحول الكثير منها (تلك الموجودة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي) من كونها مستعمرات إلى "مقاطعات ما وراء البحار" في عام 1946. سرعان ما تبددت الآمال في التحرر والمساواة، حيث أن هذا التقسيم الذي وصفه إيمي سيزير بأنه "سياسة الخداع والغش"، سمحت في الواقع بالإبقاء على النظام الاستعماري وغير المتكافئ بين أقاليم ما وراء البحار وفرنسا المتروبولية.

في عام 2021، لا يزال لدى فرنسا ثلاثة عشر إقليمًا من أقاليم ما وراء البحار.



تهدف مجموعة تضامن كاناكي، التي تنتمي إليها جمعية تضامن كاناكي، وهي عضو فيها -

تهدف إلى فهم أفضل الوضع الاستعماري في كاناكي/كاليدونيا الجديدة، وتقديم معلومات عن كاليدونيا وتقديم معلومات عن النضالات التي تُخاض هناك، ودعم حركات الاستقلال المحلية.

تجمع الدفاع عن الاندماج والاستقلال في كاليدونيا الجديدة/كاليدونيا الجديدة. حملات من أجل إنهاء الاحتلال الفرنسي غير الشرعي لجزيرة مايوت.

CDISCOM

التدخلات العسكرية

فمع مبيعات الأسلحة الخارجية التي بلغت 8.3 مليار يورو في عام 2019 ، تعد فرنسا واحدة من أكبر خمسة مصدرين للأسلحة في العالم. وأخيراً، تساعد حروب فرنسا في ضمان توريد المواد الخام الاستراتيجية والسيطرة عليها السيطرة على المواد الخام الاستراتيجية (النفط واليورانيوم والكولتان وغيرها)، وهي أسواق مربحة للشركات الفرنسية.

تحتل فرنسا المرتبة بين أكبر خمسة مصدرين للأسلحة في العالم.

أو بشكل عام، العودة إلى السلام وحماية المرأة والدفاع عن "حقوق الإنسان". و توحى هذه الحجج "الذرائعية" بأن التدخل الفرنسي وحده - وليس تحرك الشعب نفسه - يمكن أن يؤدي إلى العودة إلى السلام.

ويشير الخطاب العام إلى أن التدخل الفرنسي وحده - وليس تدخل الشعب نفسه - يمكن أن يؤدي إلى عودة السلام.

منذ الكفاح من أجل الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، نفذت فرنسا ما يقرب من 60 تدخلاً عسكرياً في أفريقيا.

جنوب الصحراء الكبرى وأفغانستان وسوريا وليبيا. ولا يزال لديها عدة قواعد عسكرية (مؤقتة أو دائمة) في الخارج. لا سيما في جيبوتي، والسنغال، والغابون، وكوت ديفوار. وتضاف هذه القواعد إلى العديد من "اتفاقيات التعاون الدفاعي والعسكري" الموقعة في أعقاب الاستقلال مباشرة، مما مكن فرنسا من ضمان استمرارية سيطرتها الاستعمارية في سرية تامة.

منذ الكفاح من أجل الاستقلال في الستينيات، نفذت فرنسا ما يقرب من 60 تدخلاً عسكرياً.

ولكسب تأييد الرأي العام، تطرح الحكومة الفرنسية، مدعومةً من وسائل الإعلام الرئيسية، عددًا من الحجج التي يتم تقديمها على أنها لا تقبل الجدل: مكافحة الإرهاب (مالي وسوريا والعراق)، والصراعات بين الأديان، ومنع الإبادة الجماعية (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وما إلى ذلك.

في الجانب الفضائي

تأسس التجمع الفرنسي "لا للحروب لا للحرب" في يناير 2016 على أساس معارضة حروب التدخل والنهب والتدخلات الإمبريالية وعواقبها: العنصرية والإسلاموفوبيا والتمييز والدولة البوليسية

عملية هاملتون في سوريا 14 أبريل 2018	عملية الشلال في العراق وسوريا 14 أبريل 2018
عملية برخان في الساحل و الصحراء أوت 2014	عملية برخان في الساحل و الصحراء أوت 2014
عملية سيرفال في مالي أوت 2014	عملية سيرفال في مالي أوت 2014
عملية باليسا في لبنان 2006	عملية باليسا في لبنان 2006
عملية 14 يوليو في كولومبي 2003	عملية 14 يوليو في كولومبي 2003
عملية آريس في أفغانستان 2007	عملية آريس في أفغانستان 2007
عملية ليكورن في ساحل العاج 2015-2002	عملية ليكورن في ساحل العاج 2015-2002
عملية هيراكليس في أفغانستان نهاية عام 2001	عملية هيراكليس في أفغانستان نهاية عام 2001
عملية 2014	عملية 2014
عملية 1995-1994	عملية 1995-1994
عملية 1996-1993	عملية 1996-1993
عملية 1991-1990	عملية 1991-1990
عملية 1990	عملية 1990
عملية 1987-1988	عملية 1987-1988
عملية 1986	عملية 1986
عملية 1984-1983	عملية 1984-1983
عملية 1982	عملية 1982
عملية 1981	عملية 1981
عملية 1980	عملية 1980
عملية 1979-1978	عملية 1979-1978
عملية 1978	عملية 1978
عملية 1977-1974	عملية 1977-1974
عملية 1972-1969	عملية 1972-1969
عملية 1971-1969	عملية 1971-1969





ما هو الاستعمار اليوم؟

فرنك الجماعة المالية الأفريقية (FCFA)

ولطالما ردت فرنسا بوحشية على إغراء هذه البلدان بتحقيق الاستقلال النقدي.

الفرنك المالي الأفريقي هو إرث استعماري يمكن فرنسا من الحفاظ على سيطرتها المالية والاقتصادية على مستعمراتها السابقة. وعلاوة على ذلك، فقد كان رد فعلها دائماً وحشياً على إغراء هذه البلدان بالاستقلال من الناحية النقدية (الاغتيالات، والمساعدة في الاستيلاء على السلطة من المعارضين و المؤيدين لفرنك CFA ، وعمليات "بيرسيل" في غينيا). وباستخدام آليات مماثلة، أعطت العملات الاستعمارية الأخرى لهذه القبضة المالية الخانقة بعداً عالمياً. فرنك المحيط الهادئ في كاناكي/ كاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية وواليس وفوتونا، والفرنك القمري في اتحاد جزر القمر.

في الجانب الفضائي

وتناضل حركة "فرنسا ترحل!" في السنغال وحركة "بالاي سيتيوين" في بوركينا فاسو على وجه الخصوص ضد فرنك الاتحاد المالي الأفريقي ومن أجل الاستقلال النقدي لبلديهما.



و على الرغم من أن العديد من البلدان قد حققت استقلالها السياسي في الستينيات، إلا أن منطقة الفرنك استمرت. و كانت البلدان المعنية ملزمة بإيداع جزء أساسي من احتياطياتها لدى بنك فرنسا لصالح الاقتصاد الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك، يظل تعادل فرنك الاتحاد المالي الأفريقي مع اليورو (عملة "تنافسية") ثابتاً. مما يعاقب بلدان منطقة الفرنك في تجارتها الدولية. كما أن تحويلات فرنك الاتحاد المالي الأفريقي إلى فرنسا ثم إلى أوروبا غير مقيّدة، مما يؤدي إلى هروب كبير لرؤوس الأموال الأفريقية. وأخيراً، فإن التجارة بفرنك CFA بين البلدان الأفريقية في وضع غير موافٍ، مما يؤدي إلى صعوبات وتثبيط. هذه العملة هي إحدى لبنات بناء الصرح الرأسمالي وبالتالي تخدم مصالحه من خلال زيادة التفاوتات الاقتصادية على المستوى الدولي.

فرنك الاتحاد المالي الأفريقي هو أحد أجزاء الصرح الرأسمالي.

وقد تعهدت الدولة الفرنسية في المفاوضات بشأن فرنك الاتحاد المالي الأفريقي بتعويض أي نقص في العملة الأجنبية المستحقة على البلدان المعنية للواردات. غير أن فرنسا انسحبت منذ بداية المديونية وانسحب صندوق النقد الدولي الذي يعوض النقص في العملة الأجنبية، مما أدى إلى تطبيق خطط التكيف الهيكلي وتأثيرها الكارثي على حياة الناس.

عيد تأسيس منطقة الفرنك في عام 1939 خلال الحرب العالمية الثانية، و استحدثت عملة استعمارية لا يمكن تحويلها خارج فرنسا. طُرح فرنك المستعمرات الفرنسية في أفريقيا في عام 1945. وأصبح فرنك الجماعة المالية الأفريقية في عام 1958

على الرغم من أن العديد من البلدان حققت الاستقلال السياسي في الستينيات، إلا أن منطقة الفرنك استمرت.



ما هو الاستعمار اليوم؟

اتفاقيات

الشراكة الاقتصادية

لقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي (ACP).

ووفقًا للاتحاد الأوروبي، فإن هدف مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي هو "الاندماج التدريجي والمتناغم لاقتصاداتها في الاقتصاد العالمي". وبعبارة أخرى، يجب على بلدان الجنوب التكيف مع الاقتصاد العالمي الذي يجسده الاتحاد الأوروبي. ووفقًا للاتحاد الأوروبي، فإن "اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هي أولاً وقبل كل شيء نموذج تنموي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي" المتكيفة مع المنافسة والقيود التي يفرضها النظام التجاري المتعدد الأطراف".

وبالتالي فإن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هي قبل كل شيء اتفاقيات تجارة حرة تحدد مصالح الاتحاد الأوروبي وخياراته.

ومن خلال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، توسع الدول الاستعمارية السابقة هيمنتها الاقتصادية والمالية.

ولذلك فإن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هي أولاً وقبل كل شيء اتفاقيات تجارة حرة التي تحدد مصالح وخيارات الاتحاد الأوروبي. والهدف من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هو التعامل مع النطاق الكامل للتجارة و التجارة والتنمية أن تفرض على بلدان الجنوب تفكيك التعريفات الجمركية وإصلاحات مؤسسية وتنظيمية والإصلاحات التنظيمية المواتية للأعمال (التجارة). إن الدول الاستعمارية السابقة الاقتصادية السابقة باستخدام الهيمنة الاقتصادية والمالية الهيمنة التي بدأت في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي/الاتحاد الأفريقي السابقة اتفاقيات ياوندي في عام 1963، ولومي في عام 1975 وكوتونو في 2000.

هل يجب أن نتحدث عن "اتفاق عندما يكون الثقل الاقتصادي للدول الغربية لمفاوضات غير متكافئة مع دول أضعفتها بالفعل قرون من العبودية والاستعمار، و حيث بعض القادة الموقعين تم وضعهم بعناية من قبل الدول الاستعمارية؟؟

مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، يفترض الاتحاد الأوروبي الحق في إملاء ما يشكل الحكم الرشيد حوكمة "الدول الشريكة ويركز على التحرير التبادلات مع الانفتاح على المنافسة.

الآليات التي يكرسها الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على تعزيز تنمية دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، ولا سيما من خلال توفير وصول أفضل لشركاتها التجارية إلى الاتحاد الأوروبي تصدير منتجاتها. ومع ذلك، فإن معظم هذه الشركات تخضع لرؤوس أموال أوروبية وفرنسية ورأس المال الفرنسي. هذه اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الاتحاد الأوروبي لتأمين إمداداتها وهي تبرر استمرار الممارسات الاستعمارية.

توفر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هذه للاتحاد الأوروبي إمدادات آمنة.

في الجانب الفضائي

تحلل Survie وتعمل ضد كل

أشكال التدخل الاستعماري

الجديد الفرنسي في أفريقيا

وتناضل من أجل إصلاح حقيقي للسياسة

الخارجية الفرنسية والأوروبية في

أفريقيا، لا سيما من خلال إلغاء اتفاقيات

الشراكة الاقتصادية.

SURVIE

ما هو الاستعمار اليوم؟

الاستيلاء على الأراضي

الاستيلاء على الأراضي ظاهرة طويلة الأمد، كما يتضح من الطرد الوحشي لـ

المجتمعات المحلية أثناء استعمار أمريكا. و يصف مصطلح "الاستيلاء على الأراضي" الذي صيغ بعد أزمة الغذاء في عام 2008 إلى اتجاه جديد في الاستيلاء على الأراضي: الاستيلاء الهائل والعنيف في كثير من الأحيان على الأراضي الصالحة للزراعة من قبل الشركات عبر الوطنية المتحالفة مع الحكومات والمجموعات المالية.

بين عامي 2006 و 2016، جمعت منظمة Grain غير الحكومية قائمة غير حصرية تضم 491 حالة من حالات الاستيلاء على الأراضي على نطاق واسع، تغطي أكثر من 30 مليون هكتار في 78 بلداً.

الاستيلاء على الأراضي هو الاستيلاء الواسع النطاق والعنيف في كثير من الأحيان على الأراضي الصالحة للزراعة من قبل الشركات عبر الوطنية.

وعلى الرغم من أن أشكال المقاومة العديدة قد أبطأت من معدل التقدم منذ عام 2012، إلا أن الظاهرة لا تزال مقلقة للغاية، لا سيما في أفريقيا وأوروبا الشرقية والمحيط الهادئ. إن أكبر الخاسرين من الاستيلاء على الأراضي هم النساء اللواتي يشكلن المنتجين الرئيسيين للمحاصيل الغذائية والضحايا الرئيسيين للاستيلاء على الأراضي. اللاتي لم يعد بإمكانهن العثور على أراضي صالحة للزراعة.

وتستولي العديد من الشركات الفرنسية الكبرى، مثل لويس دريفوس وبولوريه، على الأراضي الأجنبية الصالحة للزراعة. و بالتالي يجري إعادة رسم الجغرافيا السياسية ذات الإحياءات الاستعمارية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي كانت مستعمرة سابقاً.

وقد استغل الاستيلاء على الأراضي غياب التشريعات المتعلقة بملكية الأراضي - لا سيما في أفريقيا - لمصادرة مجتمعات بأكملها من أراضيها بوحشية، مما أدى إلى القضاء على المحاصيل الغذائية، وخلق الفقر والتبعية وانعدام الأمن الغذائي. خلق الفقر والتبعية وانعدام الأمن الغذائي. كما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتسجيل براءات اختراع على الجزيئات المشتقة من التنوع البيولوجي المحلي، مما يعزز نهب الموارد في البلدان النامية.

وتستحوذ العديد من الشركات الفرنسية الكبرى، مثل لويس دريفوس وبولوريه، على الأراضي الأجنبية الصالحة للزراعة.

وقد تم التغاضي تماماً عن الأثر البيئي للاستيلاء على الأراضي، ولكنه أثر كبير.

أما أن الآثار البيئية و الإيكولوجية للاستيلاء على الأراضي كبيرة أيضاً، وقد تم تجاهلها تماماً. وتشمل هذه الآثار توحيد المحاصيل، وزيادة المحاصيل المعدلة وراثياً للتصدير، واستنزاف التربة والمجاري المائية وتلويثها، والتوسع في زراعة المحاصيل الزراعية. هذا هو النموذج الزراعي الغربي الذي تعمل الرأسمالية - مستكشفة الأساليب الاستعمارية الجديدة - على توسيعه وتثبيته بالقوة، باستخدام المواد الكيميائية والحبوب المعدلة وراثياً (الصويا والقطن والذرة). هذا النموذج الزراعي لا يغذي الكوكب، بل يغذي المضاربة لإثراء أقلية عالمية صغيرة.

في الجانب الفضائي

منظمة الحبوب GRAIN هي منظمة دولية صغيرة تدعم نضال المزارعين والحركات الاجتماعية لتعزيز سيطرة المجتمع على النظم الغذائية القائمة على التنوع البيولوجي. تسعى المنظمة غير الحكومية إلى المعلومات والتواصل من خلال البحوث والتحليلات المستقلة.

GRAIN

ما هو الاستعمار اليوم؟

الديون لبلدان الجنوب

إن الدين العام عبي لا يطاق بالنسبة للعديد من الشعوب.

و هو نتيجة لآلية قوية لتبعية بلدان الجنوب، والتي تم تنفيذها على عدة مراحل.

فبعد الحرب العالمية الثانية، أعيد بناء أوروبا بمساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ الستينيات فصاعدًا، كانت البنوك الغربية متخمة بالدولارات (اليورو ودولارات) التي كانت تبحث لها عن منافذ واستثمارات. وقد "أقرضوها" لبلدان الجنوب، لا سيما البلدان الأفريقية المستقلة حديثًا وأمريكا اللاتينية.

و قد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب أزمة النفط عام 1973، والتي قللت من القدرة المالية للبلدان النامية.

فالدين العام عبء لا يطاق بالنسبة للعديد من الشعوب النامية.

فبمجرد أن يضطر بلد ما إلى التوقف عن سداد ديونه، يأتي صندوق النقد الدولي (FMI) للإنقاذ. مثل رجل الإطفاء المهووس.

ونتيجة لذلك، لجأت هذه البلدان بشكل متزايد إلى الاقتراض من الحكومات والأسواق الخاصة والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تواجه بلدان الجنوب انخفاض أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية التي تصدرها. ونتيجة لذلك، تجد نفسها عالقة في فخ الديون، غير قادرة على الوفاء بسداد ديونها.

وبمجرد أن يضطر بلد ما إلى التوقف عن سداد ديونه، يأتي صندوق النقد الدولي (FMI) مثل رجل الإطفاء المهووس. يقوم "بإقراض" الأموال اللازمة (والتي تسمح قبل كل شيء بإنقاذ الدائنين - غالبًا من القطاع الخاص - في الشمال)، بسعر فائدة مرتفع، ولكن بشرط أن يوافق البلد المعني على تنفيذ سياسة تقشف ليبرالية

جديدة يقرها "خبراؤه": هذه هي شروط صندوق النقد الدولي الشهيرة، والتي تأخذ شكل ما يسمى ببرامج التكيف الهيكلي.

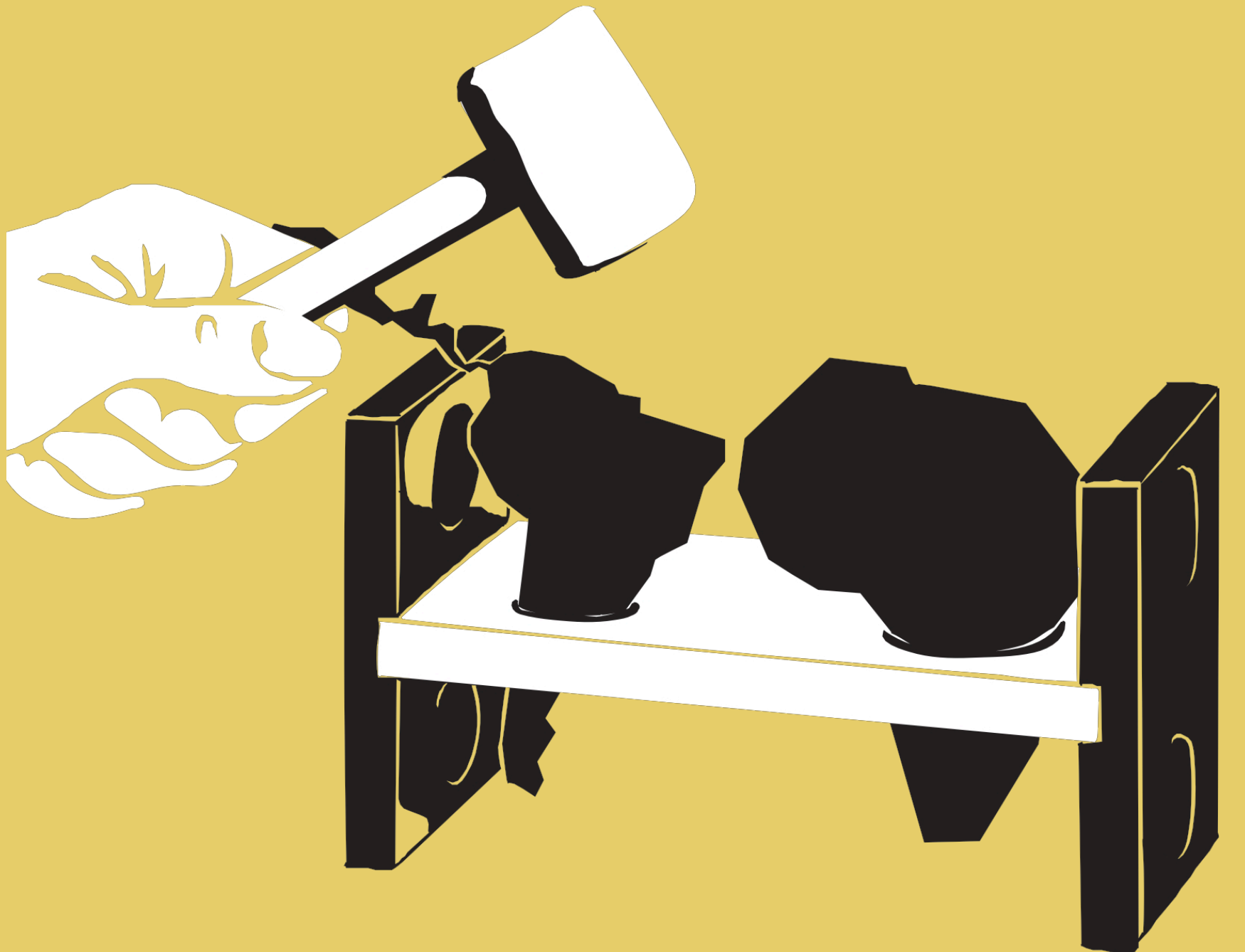
ولكن هذه "الخطط" لا تمنع الديون من الخروج عن السيطرة و وأدت إلى انتشار الأزمات المالية. وقد أدى الانفتاح التام لبلدان الجنوب على رؤوس الأموال الأجنبية والتدابير الليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي إلى اجتذاب رؤوس أموال شديدة الثقل، مستعدة للهروب عند أول بادرة أزمة.

الهشاشة الاقتصادية. وفي كل مرة، تُعطى الأولوية للاستمرار في سداد الديون. وتستمر أسعار المواد الخام في الانخفاض بلا هوادة.

استمرارًا لمنطق الاستعمار، تُعد الديون إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لنهب اقتصادات البلدان النامية.

في الجانب النضالي

لجنة إلغاء الديون غير المشروعة هي شبكة دولية من الأعضاء واللجان المحلية الموجودة في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ويركز عملها على تطوير بدائل جذرية تهدف إلى تلبية الاحتياجات والحريات والحقوق الإنسانية الأساسية على الصعيد العالمي.



ما هو الاستعمار اليوم؟



إدارة الهجرة

من خلال اتفاقيات إدارة الهجرة والتهديد بقطع "المساعدات المالية من أجل التنمية" أو الالتزامات التجارية. وبموجب هذه الاتفاقيات، تتعهد دول الجنوب بتشديد الرقابة على حدودها، أي إجراء "فرز" أولي للمهاجرين. وبعبارة أخرى، تنفيذ "فرز" أولي بين الأشخاص الذين تعتبرهم أوروبا مرغوبًا فيهم وغير مرغوب فيهم. و ينطوي ذلك على بناء معسكرات احتجاز، وعسكرة الحدود، وتعزيز وتدريب عناصر الأمن، وتغيير التشريعات المحلية. تستند هذه الاتفاقيات إلى علاقات غير متكافئة بين الدول، بل وتعزز هذا اللاتناظر، في استمرارية منطق استعماري.

وقد أدى هذا المنطق أيضًا إلى قيام فرنسا والغرب بتثبيت العديد من مؤسساتها في بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، شهدت النيجر، وهي مستعمرة فرنسية سابقة شهدت إنشاء المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية والمنظمة الدولية للهجرة على أراضيها، بهدف إغلاق الحدود الداخلية في بلد يصفه الاتحاد الأوروبي بأنه بلد "عبور".

وقد أدى هذا المنطق أيضًا إلى قيام فرنسا والغرب بإنشاء عدة مكاتب تابعة لمؤسساتهم في بلدان الجنوب.

في الجانب الفضائي



Migreurop - التي تنتمي إليها FASTI - هي شبكة أوروبية وأفريقية من الناشطين والباحثين الأوروبيين والأفارقة. تهدف إلى نشر ومكافحة سياسة التهجير التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي والتي يتم تنفيذها من خلال الاحتجاز الواسع النطاق للأجانب وانتشار المخيمات.

منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استعانت فرنسا والاتحاد الأوروبي بمصادر خارجية من البلدان المستعمرة سابقًا

القديمة والقوانين الاستعمارية القديمة (قانون السود و قانون السكان الأصليين) (Code Noir و Code de l'Indigénat). ومع ذلك فهو مستوحى منها في بعض النواحي، لا سيما من خلال اعتبار جزء من السكان "مواطنين"، ككائنات بلا حقوق أو حقوق منقوصة يمكن استغلالهم وحبسهم وطردهم.

فمنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تقوم فرنسا والاتحاد الأوروبي بالاستعانة بمصادر خارجية في بلدان الجنوب التي كانت مستعمرة سابقًا. هذه "الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الحدود"

تسم الإدارة المؤسسية للهجرة بطابع استعماري. ويتضح ذلك بشكل خاص في

طريقة التعامل مع السكان الأجانب، سواء داخل الحدود الفرنسية والأوروبية أو حتى خارج هذه الحدود.

أخضعت فرنسا على أراضيها السكان الأجانب نظامًا قانونيًا مهينًا: CESEDA (قانون الدخول والإقامة وحقوق اللجوء في فرنسا). هذا هذا القانون بطبيعته مختلف تمامًا عن القوانين الاستعمارية

تُخضع فرنسا سكانها الأجانب لنظام قانوني خاص و إستثنائي.

CODE NOIR

ألغي عام 1848

CODE DE L'INDIGÉNAT

ألغي في عام 1946

CESEDA

سيسيدا: متى سيتم إلغاؤه؟

ما هو الاستعمار اليوم؟



الاستخراجية

بدأ استخراج الموارد
مع الاستعمار الغربي.

الاستخراجية هي الإفراط
في استغلال ونهب الموارد
الطبيعية (عادة ما تكون
غير متجددة)

و الموارد البشرية والمالية لبلدان الجنوب
من قبل بلدان الشمال.

الاستخراجية هي الإفراط في
استغلال ونهب الموارد الطبيعية
(غير المتجددة عادة) للموارد
البشرية والمالية لبلدان الجنوب
من قبل بلدان الشمال.

وهذه هي "حقوق الإنسان" نفسها التي
كانت تود نيلسي دي سوزا ماغالهايس أحد
المتحدثين باسم الحركة الشعبية
المتضررين من السد في البرازيل، والتي
قُتلت لأنها كانت تناضل من أجل الاعتراف
بحقوق ضحايا مشروع الطاقة الكهرومائية
الذي تشارك فيه شركة إنجي الفرنسية.

الاستخراج هو أداة أساسية
للاقتصاد النيوليبرالي
الإنتاجي النيوليبرالي، مع ما
يترتب على ذلك من آثار
اجتماعية وبيئية هائلة، لا
سيما بالنسبة للنساء.

كل قارة معنية الماس، والذهب، والنحاس،
والقصدير، والكولومبايت، والتنتاليت أو
الكولتان (التمين جدًا لصناعة الهواتف
المحمولة)، والبوكسيت، والحديد،
والنيكل، والمنغنيز، والفحم، والنفط، وغاز
الميثان، والصخر الزيتي، والكوبالت،
والنحاس، والغاز، والخشب، والأسماك،
والتوابل، والفاكهة، والماء، والطاقة،
وكذلك الأجساد والأدمغة. كما أن الرق
والعمل القسري و/أو العمل بأجور زهيدة
هي أيضًا أشكال من الاستخراج.
بدأ استخراج الموارد مع الاستعمار الغربي،
الذي أنشأ البنى التحتية الاستخراجية مع
الشركات المستأجرة مثل شركة شرق
شركة شرق أفريقيا البريطانية، وهي
التي كانت رائدة الشركات متعددة
الجنسيات الحديثة.

ولا تزال هذه الآلية مستمرة حتى
اليوم، وقد تفاقت بسبب
خطط التكيف الهيكلي لصندوق النقد
الدولي وآلية الديون. الاستخراجية هي
أداة مركزية للاقتصاد النيوليبرالي
والإنتاجي الجديد

لها آثار اجتماعية وبيئية هائلة، لا
سيما بالنسبة للنساء.

تنشط فرنسا بشكل كبير في البنى

التي تحتلها الاستخراجية، حيث تستغل
الشركات الفرنسية جميع الموارد (توتال،
أريفا، أليستوم، وبولوريه، وإس إن سي إف
وإيفاج)

تحت ستار شركات سرية أو اتفاقات
دفاعية لا تخفي الاستثمارية الاستعمارية.
كما أنها لا تتردد في نشر قواتها الخاصة
وجيشها لحماية أنشطة التعدين تحت ستار
الدفاع عن "حقوق الإنسان".



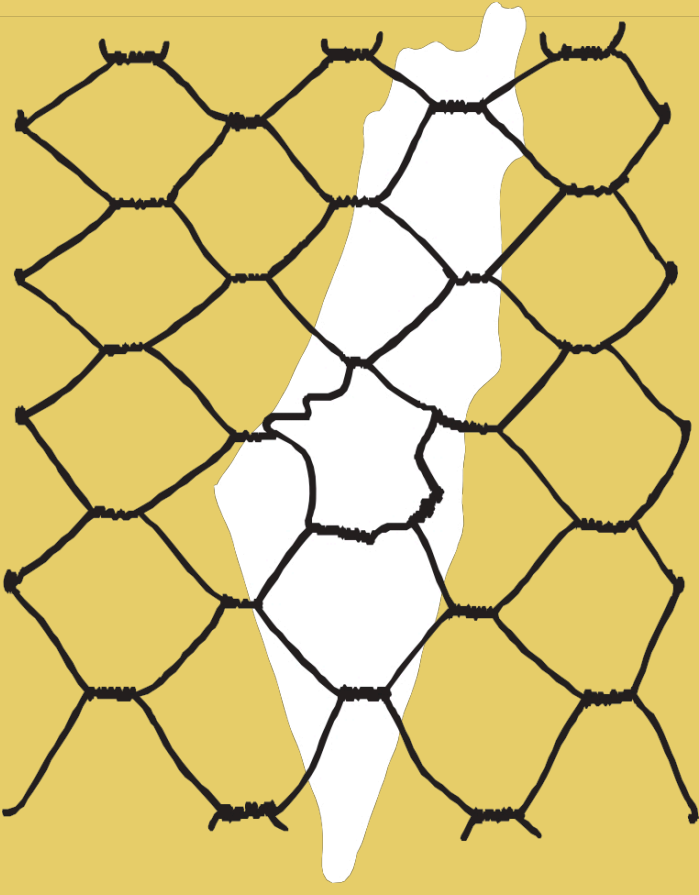
في الجانب النضالي



تخلت الحكومة الفرنسية عن
مشروع "مونتاني دور" الاستخراجي في غويانا
الفرنسية، والذي تضمن إزالة الغابات من أكثر
1500 هكتار واستخراج 54 مليون طن
من الخام. تم التخلي عنه في يونيو 2019 بعد
نضال واسع النطاق من قبل شعب غيانا
الفرنسية ولا سيما شعوب الهنود الحمر
والبوشينينغي.

ما هو الاستعمار اليوم؟

دعم فرنسا لاستعمار فلسطين



في الجانب النضالي

الاتحاد اليهودي الفرنسي من أجل السلام (L'UJFP) هو جمعية يهودية علمانية تجمع أعضاء يهود وغير يهود من خلفيات وخبرات متنوعة. وهي تحارب جميع أشكال العنصرية، سواء كانت الإسلاموفوبيا أو معاداة السامية أو معاداة الغجر أو معاداة العرب أو معاداة الزنوج، وتدعو إلى أن يتم الاعتراف بماضي فرنسا الاستعماري وآثاره الحالية على حقيقته.



فرع من الحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل BDS، انطلقت في عام 2005 حملة BDS فرنسا (مقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات) في وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، وتدين جميع المؤسسات الإسرائيلية المتورطة في سياساتها الاستعمارية. اوسياسات الفصل العنصري والاحتلال. وتتخذ أشكالاً عدة: المقاطعة (الاقتصادية، والرياضية، والنقابية، والثقافية، والأكاديمية)، وسحب الاستثمارات، والعقوبات (السياسية والاقتصادية والقضائية)، وغيرها.

على الرغم من أن استعمار فلسطين يتعارض مع القانون الدولي، فإن فرنسا - من خلال مؤسساتها وشركاتها الكبرى شركاتها وبنوكها وجيشها - تدعم جريمة الحرب هذه.

وتتخذ وسائل الإعلام الوطنية الكبرى و الرئيسية موقفاً مؤيداً لهذه السياسة الصهيونية حيث تسلط الضوء على الإعتداءات على الإسرائيليين، في حين تتجاهل الجرائم اليومية ضد الفلسطينيين أو تبريرها وإضفاء الشرعية عليها باعتبارها ردًا على "الهجوم". كما تشارك فرنسا في الفعاليات الثقافية والرياضية التي تعزز صورة إسرائيل.

وأخيرًا، تتعرض النضالات المناهضة للصهيونية التي تُخاض في فرنسا لهجوم واسع النطاق من قبل المؤسسات الفرنسية التي لا تتردد في مساواتها بمعاداة السامية. وبالتالي، فإن أي انتقاد لسياسة إسرائيل الاستعمارية يفقد مصداقيته.

أي انتقاد للسياسة
الاستعمارية الإسرائيلية
يفقد مصداقيته.

زال استعمار فلسطين مستمرًا منذ أكثر من 70 عامًا بشكل متواصل بل ومتسارع في السنوات الأخيرة.

فهو يؤسس نظام فصل عنصري وينظم عملية إحلال السكان من خلال الاستيلاء على المنازل والأراضي، وفرض ظروف معيشية غير إنسانية مثل منع الوصول إلى المياه والتنقل والعمل، مصحوباً بالسجن الإداري دون محاكمة أو موعد للإفراج، والقتل والإصابة بجروح خطيرة.

استمر استعمار فلسطين بشكل مستمر لأكثر من 70 عامًا، بل وتسارعت وتيرته في السنوات الأخيرة.

في عام 1947، صوتت فرنسا لصالح "خطة تقسيم" الأمم المتحدة لفلسطين. وعلى الرغم من أن استعمار فلسطين اليوم يتعارض مع القانون الدولي، إلا أن فرنسا - من خلال مؤسساتها وشركاتها الكبرى وبنوكها - لا تزال تؤيد خطة التقسيم. مؤسساتها وشركاتها الكبرى وبنوكها وجيشها - تدعم جريمة الحرب هذه. ومن وجهة نظر دبلوماسية الدبلوماسية، فإن السلطات الفرنسية سعيدة بإظهار تعاطفها مع نظيرتها الإسرائيلية، مثل إيمانويل ماكرون، الذي دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، مروج "إسرائيل الكبرى". شركات كبرى مثل "فرانس تيليكوم" و"أورانج" وشركاتها الفرعية "إلبيت" و"أكسا" وغيرهما تستثمر في إسرائيل.

دعم فرنسا لاستعمار الصحراء الغربية

ب

بعد رحيل القوة الاستعمارية الإسبانية السابقة في عام 1975، تم تسليم السيادة على الصحراء الغربية

بين دولتين مجاورتين: المغرب وموريتانيا. انسحبت موريتانيا في عام 1978 وقرر المغرب غزو الصحراء الغربية وإعلان الحرب على الشعب الصحراوي. منذ عام 1991، عندما تم التوقيع على وقف إطلاق النار، كان الشعب الصحراوي ينتظر إجراء استفتاء لتقرير المصير. في وفي تناقض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا تزال الصحراء الغربية تحت الحكم المغربي.

منذ عام 1991، عندما تم التوقيع على وقف إطلاق النار، كان الشعب الصحراوي ينتظر إجراء استفتاء لتقرير المصير.

و قد دأبت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على دعم المغرب، دون أن تتبنى ذلك دائماً. وعلى الرغم من أن تصريحاتهم العلنية تؤكد بشكل عام دعمهم للقانون الدولي، إلا أنهم يتصرفون كمتحدثين مخادعين مستترين بالمواقف المغربية. فعلى سبيل المثال، لطالما كانت الدبلوماسية الفرنسية تتعاقد في الباطن مع الأمم المتحدة في ملف الصحراء الغربية.

بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، الصحراء الغربية لا تزال تحت الهيمنة المغربية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم نهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية دون عقاب. فالشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، ولا سيما فرنسا وأوروبا، توقع اتفاقيات تجارية مع المغرب من أجل الاستفادة من موارد الأراضي الصحراوية. الأراضي الصحراوية، وبالتالي فهي متواطئة في سياسة المغرب الاستعمارية. في عام 2011 وقّعت شركة توتال الفرنسية والمغرب اتفاقاً للتنقيب عن النفط في الصحراء الغربية تغطي على كتلة ضخمة تزيد مساحتها 100,000 كيلومتر مربع في تحدٍ لسيادة الشعب الصحراوي على أراضيه

تسمح اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2000، بالتجارة الحرة بين الإقليمين. و تعتبر دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا، أكبر سوق للصادرات المغربية وأكبر مستثمر أجنبي في المغرب. والمستثمر الأجنبي الأول

القطاعين العام والخاص في المملكة (الصناعة والمصارف والعقارات والسياحة). وفي إطار الموازنة بين مصالحها التجارية والمالية والجيوسياسية و بين التضامن الذي كان يمكن أن تعبر عنه تجاه شعب مستعمر في حالة يرثى لها، حسمت فرنسا خيارها.

تقوم الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، لا سيما الفرنسية والأوروبية، توقع اتفاقيات تجارية مع المغرب من أجل الاستفادة من موارد الأراضي الصحراوية.

في الجانب الفضائي

وتتألف منصة التضامن مع شعب الصحراء الغربية - التي تنتمي إليها منظمة "فاستي" - من منظمات التضامن الدولي الوطني والإقليمي والتربية الشعبية وحقوق الإنسان. هدفها هو تعزيز التضامن مع الشعب الصحراوي وتعزيز أعمال حقوقه الأساسية بما في ذلك حقه في تقرير المصير. جبهة البوليساريو هي حركة سياسية ومسلحة من الصحراء الغربية، تأسست في عام 1973 للقتال ضد الاحتلال الإسباني.

